

**مسارات مؤشرات الأداء الاقتصادي بين سياستي التعقيم النفدي والضبط
المالي : دراسة تحليلية في عينة من الدول النامية مع إشارة الى العراق للمدة
2021-1990**

الباحث بيار محمد احمد

الأستاذ المساعد الدكتور سعدون حسين فرحان
جامعة الموصل / كلية الإدارة والاقتصاد / قسم الاقتصاد

الملخص

يهدف هذا البحث لدراسة أثر الانضباط المالي في معدل النمو الاقتصادي في البرازيل للمدة (2004-2021)، انطلاق البحث من فرضية مفادها:- ان هناك تأثيرات لمؤشرات الانضباط المالي(الدين العام، عجز الموازنة) في النمو الاقتصادي، إلا أن هذه التأثيرات تكون ذات طابع ايجابي بالنسبة للدين العام و سلبي بالنسبة لعجز الموازنة، استخدم البحث أنموذج (ARDL) في تقدير انموذجه بعد إجراء الاختبارات التشخيصية مثل اختبار(جذر الوحدة) والتي رشحت هذا النموذج ليلائم البيانات التي اعتمدها البحث.

توصل البحث إلى عدد من النتائج كان أهمها:-

أن هناك أثر لمؤشرات الانضباط المالي في معدل النمو الاقتصادي في البرازيل إلا أن هذا الأثر يتباين إذ كان ايجابيا بالنسبة الدين العام وسلبيا بالنسبة لعجز الموازنة وهذا عزز الفرضية التي تنطلق منها البحث وقد وضع الباحث عدد من المقترحات التي تتلائم مع النتائج التي توصل لها.

الكلمات المفتاحية: الانضباط المالي، النمو الاقتصادي



Paths of Economic Performance Indicators between Monetary Sterilization and Fiscal Control Policies: An Analytical Study in a Sample of Developing Countries with a Reference to Iraq for the Period 1990-2021

Researcher: Biar Mohammed Ahmed

Assistant Professor Dr. Saadoun Hussein Farhan

University of Mosul / College of Administration and Economics / Department of Economics

Abstract

This research aims to study the impact of fiscal discipline on the economic growth rate in Brazil for the period (2004-2021). The research is based on the hypothesis that fiscal discipline indicators (public debt, budget deficit) have an impact on economic growth. However, these effects are positive for public debt and negative for the budget deficit. The research used the ARDL model to estimate its model after conducting diagnostic tests, such as the unit root test, which recommended this model as a good fit for the data used in the research.

The research reached several results, the most important of which were:

There is an impact of fiscal discipline indicators on the economic growth rate in Brazil. However, this impact varies, as it is positive for public debt and negative for the budget deficit. This strengthens the hypothesis on which the research is based. The researcher put forward several proposals that are consistent with the findings.

Keywords: Monetary policy, fiscal discipline



المقدمة

تسعى البلدان باختلاف درجة تطورها الاقتصادي الى تحقيق استقرار التوازن الاقتصادي للعديد من المتغيرات الاقتصادية وصولا لتحقيق اهدافها وفقا لمتضمنات السياسة الاقتصادية الكلية اعتمادا على أدواتها النقدية والمالية.

تستأثر سياسة الضبط المالي بأهمية واهتمام كبيرين لاسيما مع توسع نطاق العمليات التجارية وتزايد دور الدولة في النشاط الاقتصادي والانفتاح على سوق رأس المال الدولي التي فرضت وجود آليات متعددة لتنظيم أداء مؤشرات الاداء الاقتصادي في ظل ما تهدف إليه السياسة المالية والنقدية .

ان التنسيق ما بين أدوات السياسة المالية يعمل على تحقيق استقرار في معظم متغيرات الاقتصاد الكلي مما ينعكس ذلك على مؤشرات الاداء الاقتصادي التي من شأنها اعطاء صورة واضحة لمستوى النشاط الاقتصادي وهيكل الاقتصاد القومي.

لقد تزايد الاهتمام في السنوات الاخيرة بهذه السياسات بوصفها عنصرا أساسا في تعزيز التوازن على المستويين النقدي والمالي لا سيما بعد تعرض العديد من الدول النامية إلى مشكلات نقدية ومالية لا سيما في العقود الاخيرة سواء أكانت أزمات عملة أم أزمات في الاسواق المالية أم في أزمات ديون وأثبتت الحقائق الواضحة أن تلك الدول بحاجة ملحة إلى هذه السياسات

أولاً: مشكلة البحث:

ان تزايد حجم الدولة في النشاط الاقتصادي وتزايد الاعتماد على الاستيراد في تلبية الحاجة للسلع والخدمات في ظل تركيز العديد من الدول على تصدير سلع أولية وضعف الجهاز الانتاجي من شأنه احداث خلل في مسار نمو وتطور العديد من متغيرات الاقتصاد الكلي التي تلقي آثارها وتداعياتها على مجمل النشاط الاقتصادي لا سيما في ظل ضعف مرونة أدوات السياة النقدية والمالية وضعف التنسيق ما بين أهداف وتوجهات كل منهما من جهة، ومتطلبات نمو وتطور مؤشرات الاداء الاقتصادي من جهة اخرى الامر الذي يعيق تطور تلك المؤشرات وفق ما هو مطلوب ويعيق تحقيق الاستدامة المالية والاستقرار النقدي.

ثانياً: أهمية البحث:

تتأني أهمية البحث من أهمية متغيرات الاداء الاقتصادي بوصفها مؤشرا يعكس أداء النشاط الاقتصادي بمختلف أشكاله ودورها الفاعل في التأثير في مجمل النشاط الاقتصادي، كما تأتي أهمية البحث من أهمية التنسيق والتوافق ما بين السياسة المالية من خلال الضبط المالي وانعكاس ذلك على واقع مؤشرات الاداء الاقتصادي مما يبرز ذلك نقاط الضعف والقوة للأقتصاد القومي اعتمادا على حجم النشاط الاقتصادي وحجم الحكومة داخل الاقتصاد من خلال الاليات والادوات المتبعة لسياسة المالية.



ثالثاً: هدف البحث:

يهدف البحث إلى إبراز أهمية التعقيم النقدي في تحقيق الاستقرار النقدي الذي يعكس تأثيره في مسار تطور مؤشرات الاداء الاقتصادي، كما يهدف البحث الى بيان فاعلية البنوك المركزية في السيطرة على عرض النقد للعملة المحلية والاجنبية لمواجهة متطلبات السوق وانعاش الاقتصاد، كما يسعى البحث الى بيان الاليات والوسائل المعتمد عليها في تحقيق الاستدامة المالي وفق ما يتم اعتماده في قواعد الضبط المالي وفقاً لتوجهات سياسات الاقتصاد الكلي في البرازيل.

رابعاً: فرضية البحث:

ينطلق البحث من الفرضية الآتية:

ان مسارات مؤشرات الاداء الاقتصادي كالنمو تتأثر بسياسة الانضباط المالي، وأن تأثير مؤشرات سياسة الانضباط المالي يتفوق و له تأثير واضح وكبير في مؤشرات الأداء الاقتصادي في البرازيل.

خامساً: منهج البحث:

يعتمد منهج البحث على المنهج الاستقرائي الوصفي التحليلي في العرض المفاهيمي والنظري لسياسة الانضباط المالي ومؤشرات الاداء الاقتصادي وببيان العلاقة بينهما ودرجة التأثير من خلال بيان قنوات التأثير وطرق الانتقال اعتماداً على ربط النتائج بالأسباب وتفسير المعطيات في ضوء النظرية الاقتصادية. كما يستند البحث على الاسلوب القياسي لتقدير العلاقة بين الضبط المالي ومؤشرات الاداء الاقتصادي. ولغرض الوصول الى نتائج منطقية ودقيقة ضمن الجانب القياسي سيتم الاعتماد على اختبارات الاستقرار ومن ثم اعتماد منهجيات التكامل المشترك ودوال استجابة النبضة ضمن منهجية الانحدار الذاتي (VAR) وتحليل مكونات التباين .

المبحث الاول: الاطار النظري لدراسة الانضباط المالي (المفهوم والمؤشرات)

أولاً : مفهوم الانضباط المالي

استخدم مفهوم الانضباط المالي (Financial discipline) على نطاق واسع في النظريات الاقتصادية والمالية العامة دون تحديد تعريف محدد له، سواء اكان من قبل المنظمات المختصة أو الاوساط الاكاديمية (Hou, 2003, 5).

وهو من المفاهيم الحديثة نسبياً لذلك فقد لاقى اهتماماً كبيراً و واسعاً من قبل الكثير من الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، ذلك للحفاظ على الاستقرار الاقتصادي والمالي والذي يعد حجر الاساس لبناء بيئة اقتصادية مناسبة إذ يمكن التنبؤ بها (petkov, 2014, 47). وقد يعرف الانضباط المالي بأنه امكانية الحكومة أو الدولة في المحافظة على القيام بعمليات مالية بطريقة سلسلة لكي تضمن الرخاء الاقتصادي والمالي بعيدة المدى وذلك من خلال منظور متعدد السنوات في الموازنة وآليات المحافظة على الاستقرار الاقتصادي والسلامة المالية من خلال دورات الاعمال (أحمد، 2020، 13).



وعرف الانضباط المالي على أنه قدرة الحكومة أو الادارة العامة في المحافظة على أمان وسلامة عملياتها المالية في الالامد البعيد، وبهذا المصطلح يكتسب الانضباط المالي خاصيتين اساسيتين وهما(فرج، 2018، 21):

- يكون الانضباط المالي متغيرا لسنوات عدة وان لا يقتصر على موازنة مالية واحدة فقط.
- ضرورة توفير الامان والسلامة المالية للحكومة أي الابتعاد عن الازمات والتقلبات المالية من خلال الدورات الاقتصادية.

وقد استخدم اكاديميا مفهوم الانضباط المالي في ثلاثة معاني وذلك على النحو الاتي:

- الاستخدام الاول: ان من وجهة نظر الاقتصادي ريتشارد موسجريف (Richard Musgrave) إذ يعني بشكل عام تمويل العجز للعمليات الجارية، اي بكلام آخر يجب على الحكومة تغطية النفقات الجارية وذلك من خلال الاليرادات الجارية فقط اي التوازن الهيكلي للموازنة العامة للدولة.
- الاستخدام الثاني: كما أشار إليه الاقتصادي جون ميكسل (john mikesel) وكان من مؤيدي فكرة موسجريف حول تمويل العجز في الموازنة و ضرورة تقييد الانفاق العام إلىحدود التمويل المتوفر، والذي عد أن الانضباط المالي هي جزء من عملية مراقبة الموازنة.
- الاستخدام الثالث: أن يتوسع هذا الاستخدام لكي يشمل الانضباط المالي للمشرعين، إذ يقصد به انه على السلطة التشريعية الالتزام الدقيق بالمواعيد.

ثانيا: أهمية الانضباط المالي

تكمّن أهمية الانضباط المالي إلى حد كبير في تعزيز النمو الاقتصادي في الالجل البعيد، بحيث أن تحقيق الفائض وكبح العجز في الموازنة يعد شكلا من أشكال الادخار، وان ارتفاعه يزيد من خلالها الالصول المملوكة وارتفاع الدخل القومي مستقبلا(فرج، 2019، 104).

كما تبرز أهمية الانضباط المالي من خلال الالزمات الاقتصادية المالية كأزمات الديون والتي عادة ما تحدث بسبب مخاوف السوق السيولة والملاءة في الدول التي تعاني من اختلالات مالية مستمرة. وكذلك أزمات العملة التي يمكن ان يكون لها آثار سلبية وذلك بسبب التخفيضات الكبيرة في قيمة العملة وتكلفة عمليات الالاقاذا. وفضلا عن ذلك تحدث الالزمات عادة عندما يكون هناك ركود حاد يدفع إلى التخفيف المالي المسابير للتقلبات الدورية، فغالبا ما يميل الموقف الضعيف المالي والذي لا يوفر مجالا للمناظرة، والسبب في ذلك لان السياسات المالية التلقائية والتي من شأنها ان تحد من فاعلية المثبتات التلقائية وتترك اثرا ماليا لا يتلائم مع الوضع الاقتصادي (Agenor and Yilmaz, 2011, 69).



ويعد الانضباط المالي أمراً مرغوباً وذلك لأسباب عديدة ومنها(الفتلاوي، 2022، 24-25):

- 1- أن من الشروط الأساسية للاستقرار الاقتصادي الكلي هو التمويل الحكومي السليم، يمكن من خلاله الابتعاد عن ضغوطات الطلب الكلي، ومشاكل التضخم، وميزان المدفوعات، وكما يمكن للسياسة المالية من مواجهة التغيرات الدورية في الانتاج.
- 2- يساعد الانضباط المالي للسياسة النقدية بالمحافظة على فعاليتها دون المطالبة إلى تعويض عواقب الهيمنة المالية(السياسة المالية).
- 3- كما يسمح الانضباط المالي لصانعي السياسات وذلك بالاهتمام بكفاءة برامج الانفاق والنظام الضريبي والذي يعد أمراً جيداً لتخصيص الموارد والنمو الاقتصادي.

ثالثاً: قياس مؤشرات الانضباط المالي

تعد الموازنة العامة في أي بلد من الأدوات المهمة لتحديد الاداء الاقتصادي ومدى تحقيق الانضباط المالي، وكذلك تحديد نسبة العجز وكل هذا يبين من خلال إجراء حسابات مايسمى بـ(الموازنات العامة النهائية). ويمكن قياسها أيضاً من خلال قروض الحكومة كنسبة من الناتج الاجمالي المحلي، وهذه المؤشرات يمكن أن تكون مقدمة على النحو الاتي(فيصل، 2023، 147):

- 1- قياس الانضباط المالي لدين الحكومة: تمثل الدين العام تلك المبالغ التي يمكن الحكومة حصولها عن طريق الاقتراض المحلي(القروض من البنوك وإصدار الازونات الخزنة والسندات)، والاقتراض الخارجي الذي تمثل(المؤسسات الدولية) والتزامها بإعادة تلك المبالغ مع الفوائد المترتبة عليها خلال فترة زمنية معينة وذلك لغرض تغطية متطلبات الانفاق العام، وبالتالي فإن أي بلد تفقد انضباطها المالي سيكون على حساب زيادة النفقات العامة، والذي بدوره يؤدي إلى خلق وزيادة عجز الموازنة في البلد، الامر الذي يتطلب زيادة الدين العام إلى الناتج المحلي الاجمالي لتمويل تلك النفقات.
- 2- قياس الانضباط المالي بعجز الموازنة: من المعروف أن زيادة الانفاق العام على الإيرادات العامة ما يسمى بعجز الموازنة في البلد، وذلك لعدم استجابة الضريبة للزيادات الحاصلة في الانفاق العام مما يجبر الحكومة اللجوء إلى مصادر أخرى لتمويل هذا العجز والمثال على ذلك (القروض الداخلية والخارجية). وذلك لتحقيق الاهداف الاقتصادية المطلوبة. وبالاخير يعد العجز في الموازنات العامة كاحد مؤشرات على مدى تحقيق الانضباط المالي وفقاً لاتفاقية (ماستريخت) مادة 1 والتي تنص على ان نسبة العجز على نسبة الناتج المحلي الاجمالي أن لا تتجاوز 3%(بريبر، 2018، 16).

المبحث الثاني: واقع سياسة الانضباط المالي والنمو في البرازيل للمدة 2004-2021



لقد سلطت الازمة المالية في البرازيل عام 1998 الضوء على أهمية التنسيق بين السياستين النقدية و المالية وكشفت هشاشة الوضع المالي والنقدي، كل ذلك دفع الدولة الى اعادة النظر في المنظومة المالية ودورها الرئيس في تخفيف عمق الازمة المالية وإعادة تصحيح استخدام أدوات السياسة المالية لتوفير سيولة للشركات والبنوك واسواق الائتمان وقد استخدمت ادوات السياسة المالية التقليدية أيضا لتعزيز التعافي من آثار الازمة كل هذه الاصلاحات ساعدت البرازيل على الخروج من الركود الذي أصاب الاقتصاد البرازيلي بالشلل وأسهم في زيادة ثقة صندوق النقد الدولي في هذا الاقتصاد.

لقد انخفض صافي الدين البرازيلي من قرابة (45%) بوصفه نسبة من الناتج المحلي إلى (40.2 %) بين عامي 2007-2010 ، وأعتمدت البرازيل سياسات احترازية في ضبط الاوضاع المالية منذ العام 1999 وهذا يفسر لماذا نجحت البرازيل والى حد كبير في تجاوز مخاوف القدرة على تحمل الديون وقدرة اكبر على خفض التضخم؟ وترتكز السياسات الاقتصادية في البرازيل على ثلاثة اسس موجهة من الدولة تم العمل بها بعد الازمة المالية :-

- 1- سعر صرف معوم للريال البرازيلي
- 2- سياسة نقدية مستهدفة للتضخم
- 3- وسياسة مالية ونقدية تدعم التقشف

ولم تكن عملية الانضباط المالي نتيجة لسياسة التوازن المالي وتحقيق فائض أولي يقرب من 3% فقط بل جاءت للجهود التي بذلها البنك المركزي البرازيلي و وزارة الخزانة فيما يتعلق بإدارة الدين العام وتعمل الحكومة البرازيلية على خفض الدين الخارجي عبر تزايد تدابير تخفيض الديون قصيرة الأجل وتمديد فترة استحقاق الديون، وأخيرا الاستعاضة تدريجيا عن الاوراق المالية المرتبطة بسعر الفائدة و الدولار لليلة واحدة باوراق مالية ذات سعر ثابتة واوراق مرتبطة بالتضخم.

العلاقة بين سياسة الانضباط المالي والنمو في الاقتصاد البرازيلي للمدة 2004-2021

يعرض الجدول(1) طبيعة العلاقة بين مؤشرات سياسة الانضباط المالي ومؤشرات الاداء في البرازيل خلال مدة الدراسة وكما يأتي:

الجدول(1) الانضباط المالي والتضخم في الاقتصاد البرازيلي للمدة 2004-2021



الدين الحكومي العام (%) (GDP)	العجز والفائض في الموازنة الحكومية (%) (GDP)	نمو إجمالي الناتج المحلي (%) (سنوياً)	السنوات
X2	X1	Y	Years
70.077	2.876-	5.76	2004
68.585	3.539-	3.202	2005
65.845	3.57-	3.962	2006
64.14	2.737-	6.07	2007
62.334	1.533-	5.094	2008
65.463	3.188-	0.126-	2009
63.045	3.824-	7.528	2010
61.204	2.467-	3.974	2011
62.196	2.52-	1.921	2012
60.193	2.955-	3.005	2013
62.31	6.021-	0.504	2014
72.573	10.253-	3.546-	2015
78.286	8.991-	3.276-	2016
83.659	7.857-	1.323	2017
87.071	7.163-	1.784	2018
89.471	6.014-	1.221	2019
101.399	16.781-	3.277-	2020
102.764	6.519-	4.989	2021

مصدر: الجدول من إعداد الباحث اعتماداً على:

- World Bank, 2024, Data and Statistics, World Development Indicators, Washington, USA.
- International Monetary Fund, 2024, World Economic Outlook Database, Washington, D.C., USA.

بخصوص مؤشرات الانضباط المالي و معدل النمو يبين الجدول مؤشرات الانضباط المالي ومعدلات النمو ، يلاحظ بأن طوال مدة البحث عانت البرازيل من عجز الموازنة وتجاوز هذه المعدلات المستوى المرغوب في الاعوام (2014-2017) بسبب تقلبات اسعار النفط إذ تراوحت نسبة عجز الموازنة الى الناتج المحلي (6%- 7%) والعامين (2020-2021) بين (16.7%- ، 6.5%-) بسبب جائحة كورونا وقد سلك معدل التضخم المسار نفسه في هذه الاعوام للأسباب نفسها.

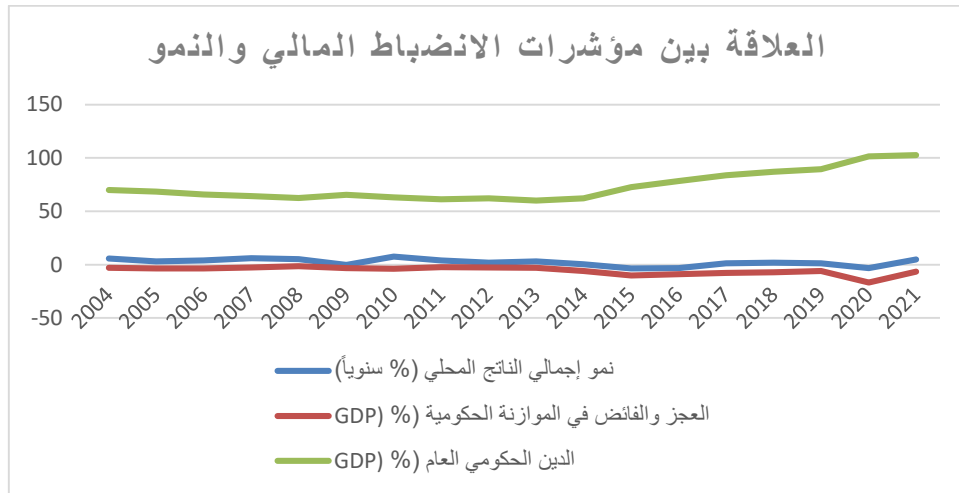
وبخصوص معدلات النمو الاقتصادي اتضح تقلبات معدلات النمو سمة بارزة للاقتصاد البرازيلي حتى عدت اهم سماته بسبب عدم الانضباط المالي (سواء تنامي الدين العام أو عجز الموازنة طوال مدة البحث) وكان معدل النمو



سليبي في عام (2009) بسبب الازمة العالمية وفي الاعوام(2015 و 2016) بسبب التقلبات في السوق النفطية وفي العام (2020) بسبب جائحة كورونا.

اما الدين العام بوصفه مؤشرا للانضباط المالي فيلاحظ قد نما العجز المالي في البرازيل من عام 2004 إلى عام 2021، مدفوعاً بعدم الاستقرار السياسي والاصلاحات المالية والنقدية والتحديات الاقتصادية. ساهمت مستويات الإنفاق المرتفعة والقضايا البنوية، بما في ذلك التزامات المعاشات التقاعدية، في نمو العجز. واجهت الجهود الرامية إلى تنفيذ تدابير التقشف مقاومة سياسية. إذ أدت جائحة كوفيد-19 إلى تفاقم الوضع المالي، مما أدى إلى زيادة الإنفاق الحكومي وعجز أوسع. بحلول عام 2022، واجهت البرازيل تحديات مالية مستمرة، مع استمرار الجهود الرامية إلى إصلاح المالية العامة والسيطرة على العجز وسط جهود التعافي الاقتصادي. تاريخياً، كان PSND هو مؤشر الدين الرئيس الذي تستخدمه الحكومة. ومقارنة مع GGND، فإنه يشمل أصول والتزامات البنك المركزي البرازيلي، مثل عمليات إعادة الشراء والاحتياطيات الدولية والقاعدة النقدية وودائع المؤسسات المالية، فضلاً عن صافي الدين لشركات المنتجات غير الزراعية. وهناك فرق رئيس آخر بين PSND و GGND وهو أن البنود الرئيسة في الميزانية العمومية بين البنك المركزي البرازيلي والحكومة الفيدرالية (البيانات المالية المحتفظ بها في البنك المركزي البرازيلي وحساب التوفير المركزي) يتم توحيدها لأن كلتا المؤسسات جزء من القطاع العام ويوضح الشكل (1) مسارات هذه المتغيرات خلال مدة البحث وكالاتي:

الشكل (1) تطور مؤشرات الانضباط المالي والنمو في الاقتصاد البرازيلي للمدة 2004-2021



المصدر: الشكل من إعداد الباحث اعتماداً على :

- World Bank, 2024, Data and Statistics, World Development Indicators, Washington, USA.
- International Monetary Fund, 2024, World Economic Outlook Database, Washington, D.C., USA.

المبحث الثالث: التقدير القياسي لأثر الانضباط المالي في النمو الاقتصادي للبرازيل (2004-2021)

أولاً: توصيف الأنموذج



تعد مرحلة توصيف الانموذج من اهم مراحل اعداد الانموذج القياسي والذي يعرف بأنه مجموعة من العلاقات الاقتصادية التي توضع بشكل معادلات رياضية، والتي توضح سلوكية أو ميكانيكية هذه العلاقات التي تبين عمل اقتصاد معين، ويطلق عليها بالمعادلات الهيكلية التي تحدد فيها العلاقة بين المتغيرات المفسرة والمتغير التابع على وفق منطق النظرية الاقتصادية. وعليه فأن الشكل الدالي للانموذج سيكون كالآتي:

$$[Y] = F(X_1, X_2) \dots \dots \dots (1)$$

اذ أن:

Y: المتغير المعتمد، والذي تم التعبير عنه بمعدل النمو الاقتصادي؛ مقاساً بمعدل النمو السنوي في الناتج المحلي الإجمالي.

X₁: عجز الموازنة العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

X₂: إجمالي الدين الحكومي العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

ثانياً: اختبار سكون البيانات

1. اختبار جذر الوحدة: يتضح من الجدول (2) أن متغيرات الانموذج كافة قد ظهرت غير ساكنة في المستوى، مما يعني قبول فرضية العدم والتي تشير إلى أن هذه المتغيرات تحتوي على جذر وحدة؛ وذلك لان القيمة الاحتمالية للاختبار جاءت غير معنوية. مما يستوجب أخذ الفروق الاولى لها لكي تصبح ساكنة، مما يعني أن متغيرات الدراسة هي متكاملة في الفرق الأول وهذا ما يعطي لنا أشاره في إمكانية تطبيق أنموذج (ARDL).

الجدول (2): اختبار جذر الوحدة لمتغيرات أنموذج معدل النمو الاقتصادي في البرازيل

Unit Root Test Table by: Phillips Perron

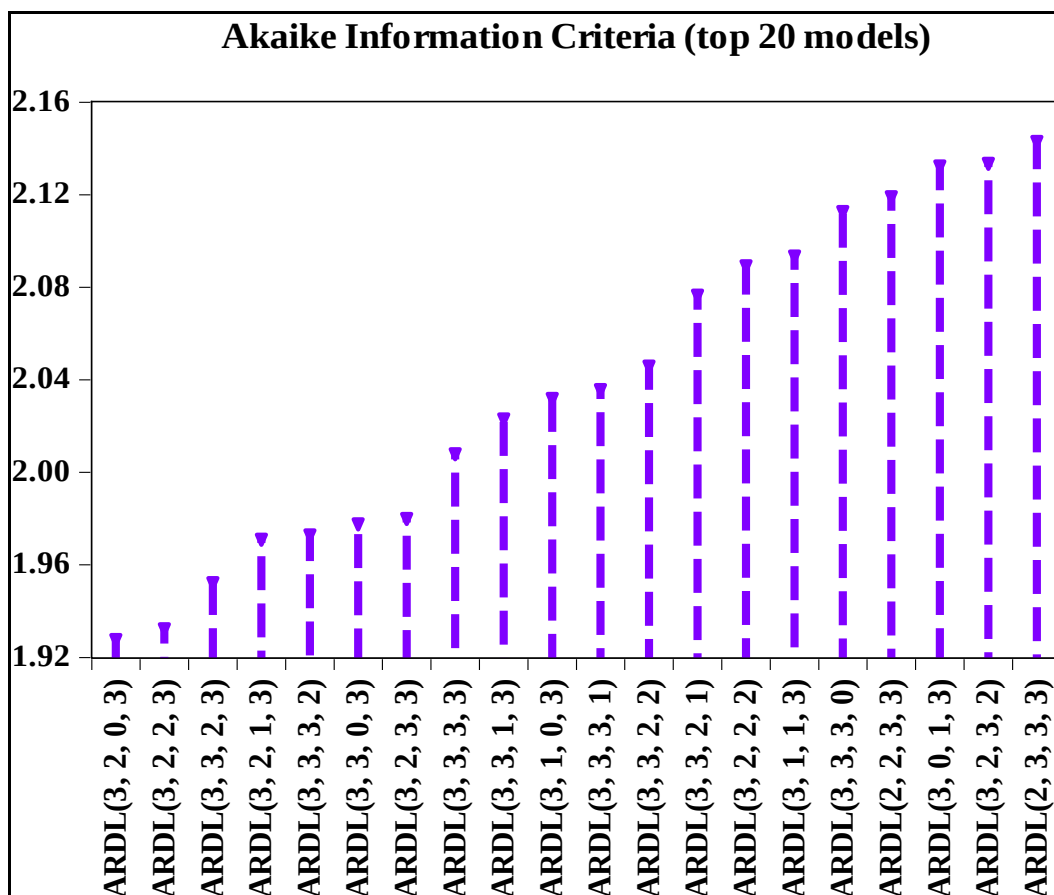


At Level				
Variables		Y	X2	X2
Intercept	t-Statist.	-0.9706	-2.4293	1.2581
	Prob.	0.5695	0.1489	0.9970
	Decision	No	No	No
Trend & Intercept	t-Statist.	-0.4310	-4.1203	-0.8523
	Prob.	0.9855	0.0243	0.9386
	Decision	No	**	No
No Trend & No Intercept	t-Statist.	-0.4591	-0.8187	1.6040
	Prob.	0.7712	0.3464	0.9675
	Decision	No	No	No
At First Difference				
Variables		d(Y)	d(X2)	d(X2)
Intercept	t-Statist.	-8.5041	-7.7854	-3.6345
	Prob.	0.0000	0.0000	0.0413
	Decision	***	***	**
Trend & Intercept	t-Statist.	-8.8152	-8.7822	-4.0032
	Prob.	0.0000	0.0000	0.0244
	Decision	***	***	**
No Trend & No Intercept	t-Statist.	-8.2121	-6.3263	-2.3015
	Prob.	0.0000	0.0000	0.0248
	Decision	***	***	**

2. فترة الإبطاء المثلى: يتضح من الشكل (2) أن المعيار المستخدم في تحديد فترات الإبطاء المثلى للمتغيرات، والتي تخلص الأنموذج من مشكلة الارتباط الذاتي بين البواقي، هو معيار (AIC)، إذ أن الأنموذج الذي سيتم اختياره هو (3, 2, 0, 3)، إذ يتم اختيار طول الإبطاء التي تعطي لهذا المعيار أقل قيمة وكالاتي:



الشكل (2): فترة الإبطاء المثلى لأنموذج معدل النمو الاقتصادي في البرازيل



3. اختبار التكامل المشترك: يتضح من الجدول (3) أن قيمة (F) المحسوبة قد بلغت (8.201) وهي معنوية وأكبر من قيمة (F) الجدولية عند الحدين الأدنى والأعلى، وهذا ما يشير إلى رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة والتي تشير إلى وجود تكامل مشترك بمعنى آخر وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغير المعتمد الثاني والمتغيرات المستقلة.

الجدول (3): اختبار التكامل المشترك لمتغيرات أنموذج معدل النمو الاقتصادي في البرازيل

Bounds test Approach				
Test Statist.	Value	Signific.	I(0)	I(1)



F- Statist.	8.2013583	10%	2.72	3.77
K	3	5%	3.23	4.35
		2.5%	3.69	4.89
		1%	4.29	5.61

4. تقدير النموذج : يتضح من الجدول (4) نتائج التقدير في الأجل القصير والطويل ومعلمة تصحيح الخطأ، وكالاتي:

❖ نتائج العلاقة في الأجل القصير:

- ✓ أظهرت النتائج أن قيمة (ECM) قد بلغت (-0.551038) وهي معنوية وأقل من (-1)، وهذا ما يؤكد صحة العلاقة التوازنية طويلة الأجل، أي أن اختلال التوازن لأنموذج معدل النمو الاقتصادي في البرازيل يتطلب سنة وثمانية أشهر تقريباً من أجل العودة إلى الوضع التوازني $\left\{ \frac{1}{0.551038} = 1.81 \cong 1.8 \right\}$.
- ✓ جاءت قيمة الحد الثابت أو حد المقطع بإشارة سالبة ومعنوية، فعندما تكون جميع متغيرات الدراسة مساوية للصفر فإن معدل النمو الاقتصادي سيكون (6.015%) تقريباً.
- ✓ جاءت قيمة معدل النمو الاقتصادي بإشارة موجبة ومعنوية، بمعنى أن ارتفاع معدل النمو الاقتصادي في سنة سابقة بنسبة (1%) سيؤدي إلى ارتفاع معدل النمو الاقتصادي في السنة الحالية بنسبة (0.827%).
- ✓ جاءت قيمة الدين الحكومي العام بإشارة سالبة ومعنوية، بمعنى أن ارتفاع الدين الحكومي العام بنسبة (1%) سيؤدي إلى انخفاض معدل النمو الاقتصادي بنسبة (0.369%).

❖ نتائج العلاقة في الأجل الطويل:

- ✓ جاءت قيمة عجز الموازنة العامة بإشارة سالبة ولكنها غير معنوية، كون أن القيمة المحتسبة لـ (t) أقل من القيمة الجدولية.



- ✓ جاءت قيمة الدين الحكومي العام بإشارة موجبة ومعنوية، بمعنى أن ارتفاع الدين الحكومي العام بنسبة (1%) سيؤدي إلى ارتفاع معدل النمو الاقتصادي بنسبة (0.149%).
- ✓ بلغت قيمة R^2 (98%) أي أن المتغيرات المفسرة تفسر ما نسبته (98%) من التغيرات الحاصلة في معدل النمو الاقتصادي في البرازيل في حين أن (2%) تعزى لتأثير متغيرات أخرى لم يتم ادخالها في النموذج والمتغير العشوائي.

الجدول (4): نتائج تقدير النموذج لمتغيرات نموذج معدل النمو الاقتصادي في البرازيل

Method: ARDL (3, 2, 0, 3)			Dependent Variable: D (Y2)	
Maximum dependent lags: 3 (Automatic selection)				
Dynamic repressors (3 lags, automatic): X1 X2 X3				
Model Selection Method: AIC			Included observation: 32	
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
Long Run Coefficients				
X1	-0.142107	0.197596	-0.719177	0.4804 ^{No}
X2	0.149362	0.039149	3.815184	0.0011 ***
Short Run Coefficients				
ECM *	-0.551038	0.089714	-6.142170	0.0000 ***
C	-6.015043	0.968531	-6.210478	0.0000 ***
D(Y2(-1))	0.826888	0.088459	9.347746	0.0000 ***
D(Y2(-2))	-0.504614	0.076324	-6.611450	0.0000 ***
D(X1)	2.148483	1.526718	1.407256	0.1747 ^{No}
D(X1(-1))	3.605777	1.496314	2.409773	0.0257 **
D(X3)	-0.838493	0.111963	-7.489047	0.0000 ***
D(X3(-1))	0.369555	0.153933	2.400750	0.0262
D(X3(-2))	-0.644386	0.170932	-3.769838	0.0012
² R	0.9801	Adjusted R ²		0.9692
(*) تشير إلى معامل حد تصحيح الخطأ.				

5. اختبار ما بعد تقدير النموذج:

❖ اختبارات جودة النموذج:

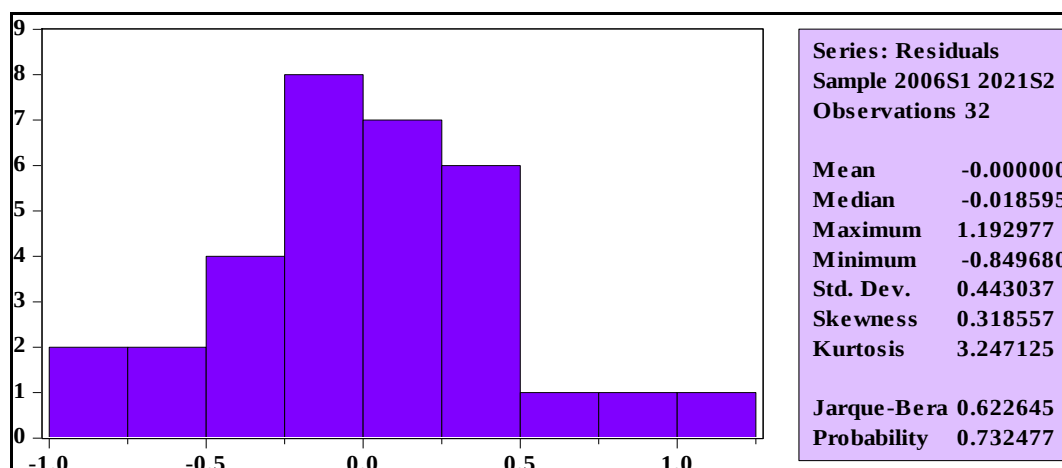


الجدول (5) نتائج الاختبارات التشخيصية للبواقي

Statistics test	Estimated value	Prob
Normality (Jarque-Bera)	0.622645	0.732477
Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test	2.742599	0.1141 No
BY: (ARCH) Heteroscedasticity test	0.231069	No0.8739

ومن خلال إحصائيات فحص البواقي للنموذج في جدول يتضح لنا سلامة النموذج إحصائياً بشكل عام وأن النموذج قد تخطى جميع الاختبارات لفحص البواقي مثل شرط التوزيع الطبيعي (Jarque Bera) وخلوه من الارتباط التسلسلي باستخدام اختبار LM وعدم وجود اختلاف تباين باستخدام اختبار God - Frey وكذلك باستخدام ARCH وعدم وجود مشكلة خطأ التوصيف بالنموذج، ويوضح الشكل (3) بأن الأخطاء العشوائية تتبع توزيعاً طبيعياً.

الشكل (3): اختبار التوزيع الطبيعي لأنموذج معدل النمو الاقتصادي في البرازيل



✓ اختبار التعدد الخطي بين المتغيرات المستقلة:



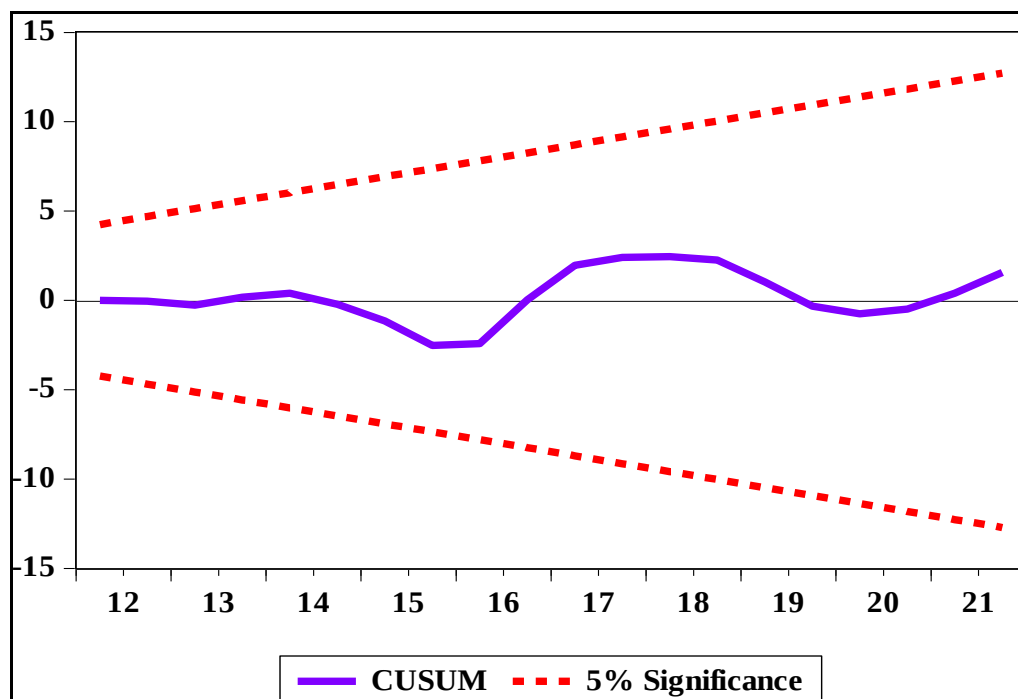
يتضح من الجدول (5)، أن مربع أكبر قيمة لمعامل الارتباط البسيط بين أي متغيرين مستقلين في الأنموذج قد بلغت (0.57) وهي أقل بكثير من قيمة معامل (R^2) والبالغة (0.98)، وهذا ما يشير إلى عدم وجود مشكلة التعدد الخطي في الأنموذج المقدر.

الجدول (5): مصفوفة الارتباط الخطي البسيط لمتغيرات أنموذج معدل النمو الاقتصادي في البرازيل

Variables	Y	X1	X2
Y	1.000000	0.754279	-0.430437
X1	0.754279	1.000000	-0.790038
X2	-0.430437	-0.790038	1.000000

اختبار استقرارية الأنموذج المقدر:

يتضح من الشكل (4)، أن الخط البياني لاختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة، يقع داخل أعمدة الحدود الحرجة الأعلى والأدنى خلال مدة الدراسة وهذا ما يشير إلى استقرار المعلمات المقدرة للأنموذج.



الشكل (4): اختبار الاستقرار الهيكلي لأنموذج معدل النمو الاقتصادي في البرازيل

النتائج والمقترحات



أولاً: النتائج الخاصة بالجانب النظري

- 1- تشكل مؤشرات الانضباط المالي سواء عجز الموازنة أو الدين العام ركيزة أساسية في ضبط معدلات التضخم أو حتى خفضها في حال كان للدولة القدرة على إدارة الدين بصورة صحيحة، وكذلك الابقاء على عجز الموازنة عند حدوده المقبولة.
- 2- جاءت قيمة معدل النمو الاقتصادي بإشارة موجبة ومعنوية، بمعنى أن ارتفاع معدل النمو الاقتصادي في سنة سابقة بنسبة (1%) سيؤدي إلى ارتفاع معدل النمو الاقتصادي في السنة الحالية بنسبة (0.827%).
- 3- جاءت قيمة الدين الحكومي العام بإشارة سالبة ومعنوية، بمعنى أن ارتفاع الدين الحكومي العام بنسبة (1%) سيؤدي إلى انخفاض معدل النمو الاقتصادي بنسبة (0.369%).

ثانياً: النتائج الخاصة بالجانب القياسي

- 1- جاءت قيمة عجز الموازنة العامة بإشارة سالبة ولكنها غير معنوية، كون أن القيمة المحتسبة لـ (t) أقل من القيمة الجدولية.
- 2- جاءت قيمة الدين الحكومي العام بإشارة موجبة ومعنوية، بمعنى أن ارتفاع الدين الحكومي العام بنسبة (1%) سيؤدي إلى ارتفاع معدل النمو الاقتصادي بنسبة (0.149%).
- 3- بلغت قيمة R^2 (98%) أي أن المتغيرات المفسرة تفسر ما نسبته (98%) من التغيرات الحاصلة في معدل النمو الاقتصادي في البرازيل في حين أن (2%) تعزى لتأثير متغيرات أخرى لم يتم ادخالها في النموذج والمتغير العشوائي.
- 4- أما بالنسبة للدول غير النفطية فيمكن تغطية عجز موازنتها بزيادة الدين الداخلي أو الخارجي، فضلاً عن إصلاحاتها المالية والتي اسهمت في جعل عجز الموازنة في نظامه المقبول مما جعل هذا التأثير السلبي يظهر بهذا الشكل.
- 5- بخصوص الدين العام وهو احد مؤشرات الانضباط المالي فكان تأثيره سالبا في برازيل، وهذا يعني أن القدرة على إدارة الدين العام عزز من قدرة هذه الدول على منع ارتفاع معدلات التضخم وخفضها عبر استخدام أدوات السياسة النقدية.
- 6- وبخصوص مؤشرات الانضباط المالي وتأثيرها في النمو كان سالبا في كل من (العراق، مصر، والجزائر)، وكان سالبا وغير معنويا في البرازيل فقط وهذا وافق المنطق الاقتصادي في أن العجز لموازنته له تأثير سالب في النمو.
- 7- وكان تأثير الدين العام في النمو سالبا في كل من (العراق، والجزائر) وموجبا في كل من (مصر، والبرازيل).

ثالثاً: المقترحات



- 1- تبني سياسة الانضباط المالي واسسها قد أسهم بان يكون مؤشرات عجز الموازنة هذه آثار سلبية في التضخم وهو شيء ايجابي، لكن لا تزال هذه المؤشرات لها نتائج سلبية في النمو، وهذا ناجم عن الظروف الاقتصادية غير الملائمة (الأزمة المالية) وتقلبات أسعار النفط، لذلك من الضروري تحديد الاسبقيات في الاهداف الاقتصادية من الالهم إلى المهم ومن ثم الاقل أهمية.
- 2- دعم سياسة الانضباط المالي عبر تبني مبدأ الصناديق السيادية وتوسيع دورها في البلرازيل التي تمتلكها وإنشاء أخرى في الدول التي تفتقر لها وهذا يدعم الاستقرار الاقتصادي و يخفض عن حجم الديون.
- 3- تعزيز سياسة الانضباط المالي ويكون ذلك عبر خلق توافق بين السياسة النقدية وأدواتها والسياسة المالية وأدواتها وهذا يعزز فرض النمو ويخفض من التضخم.
- 4- الاستمرار في إجراء الاصلاحات المالية وخلق البيئة المالية المناسبة لتطبيق اسس الانضباط المالي وخلق ثقافة مالية تدعم أن سياسة الانضباط المالي هي الملاذ الامن لتعزيز النمو الاقتصادي.

قائمة المصادر



- 1- حمادي، مصطفى فاضل، 2012، قياس تأثير عجز الموازنة في بعض متغيرات الاقتصاد الكلي لعينة من البلدان المتقدمة والنامية للمدة (1980-2009)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الموصل، كلية الإدارة والاقتصاد، الموصل، العراق.
- 2- فيصل، غازي فيصل، 2023، تحليل مؤشرات الانضباط المالي واثرها في الاستقرار النقدي: دراسة تطبيقية على الاقتصاد العراقي للمدة 2004-2020، مجلة الريادة للمال و الأعمال، المجلد 4، العدد 1.
- 3- بريبر، ريام ناظم، 2018، قياس وتحميل اثر الدين العام على النمو الاقتصادي في العراق للمدة (2003-2018) رسالة ماجستير مقدمة على جامعة القادسية، كلية الادارة والاقتصاد.
- 4- أحمد، محمد شهاب، 2020، القواعد المالية بين متطلبات الانضباط والواقع المالي في العراق للمدة 2004-2016، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد 62.
- 5- فرج، حسين مهجر، 2018، الاستقرار الاقتصادي بين سياسات الانضباط المالي و التعقيم النقدي في العراق، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد.
- 6- الفتلاوي، هديل محمد سلمان، 2022، اثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الانضباط المالي تجارب دول المختارة مع اشارة خاصة للعراق، اطروحة دكتوراه مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء.
- 7- فرج، حسين مهجر، 2019، دور سياسي الانضباط المالي والتعقيم النقدي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة 2004-2016، مجلة الادارة والاقتصاد، المجلد 42، العدد 121.
- 8- World Bank, 2024, Data and Statistics, World Development Indicators, Washington, USA.
- 9- International Monetary Fund, 2024, World Economic Outlook Database, Washington, D.C., USA Christian Nagstrup, Manual, 2002, basic insight into Eviews, arhus school business, IT department.
- 10- P R Agénor, D Yilmaz, 2014, The Tyranny of Rules: Fiscal Discipline, Productive Spending, and Growth.
- 11- Vasil Petkov, 2014, Advantages and Disadvantages of Fiscal Discipline in Bulgaria in Times of Crisis, Contemporary Economics, Vol. 8, No. 1.
- 12- Yilin Hou, 2003, Fiscal Discipline as a Capacity Measure of Financial Management by Sub national Governments,
- 13- Gujarati, Damodar N, 2014, Basic econometrics, mc Graw-Hill companies, New York, four edition, USA.



